

Quda'a ibn Ma'ad: Proving Adnani Origin and Deconstructing Yemeni Affiliation: A Historical-Sociological Study

Mr. Majid Thabit Al-Zaidi

Faculty of Education | King Abdulaziz University | KSA

Received:

14/05/2026

Revised:

01/06/2026

Accepted:

20/06/2026

Published:

30/08/2026

* Corresponding author:

mt14372@gmail.com

Citation: Al-Zaidi, M. T. (2026). Quda'a ibn Ma'ad: Proving Adnani origin and deconstructing Yemeni affiliation: A historical-sociological study. *Journal of Humanities & Social Sciences*, 10(8), 79 – 96. <https://doi.org/10.26389/AJSRP.Z160526>

2026 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The lineage of the Quda'a tribe stands among the most contested genealogical problems in the Arabic heritage corpus, with two competing narratives remaining methodologically unresolved: the Adnani narrative placing Quda'a as the firstborn son of Ma'add ibn Adnan, and the Yamani narrative affiliating it with Himyarite origins. This study aims to bridge this scholarly gap through a multi-level analytical methodology combining source criticism, sociological analysis, historical geography, and poetic discourse analysis, drawing upon primary sources including al-Tabari, Ibn Hazm, al-Baladhuri, Ibn Abd al-Barr, and Ibn al-Athir.

The findings demonstrate that this narrative conflict did not arise from genealogical fact but from documented political manipulation. An exceptional historical record preserved by Ibn Abd al-Barr - in which Khalid ibn Yazid ibn Mu'awiya explicitly urged his maternal kinsmen: "you will thereby gain leverage against the Marwanids" — establishes the politically engineered nature of the Yamani claim. This is corroborated by tribal chief Zuhayr ibn Janab's acknowledgment of his Ma'addi affiliation in verse, alongside geographical evidence including Quda'a's settlement in the Hijaz and the naming of Jeddah after one of its descendants near the Holy Mosque.

The study contends that the identity shift among some Quda'a notables was a psychological response to the pre-Islamic Adnani lack of political centrality contrasted with Yamani civilizational prestige - a pattern this research frames as a recurring human phenomenon extending beyond Arabian genealogy into broader dynamics of collective identity under political pressure.

Keywords: Quda'a, Arab Genealogy, Narrative Criticism, Identity Shift, Sociology of Guardianship (fosterage studies), Tribal Identity, Collective Memory.

قضاة بن معد: إثبات الأرومة العدنانية وتفكيك الانتساب اليماني:

دراسة تاريخية سوسيولوجية

أ. ماجد بن ثابت الزايد

كلية التربية | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: يُعدّ نسب قبيلة قضاة من أكثر الإشكاليات النسبية جدلاً في المدونة التراثية العربية، إذ تتعارض فيه روايتان لم تُحسم الغلبة بينهما منهجياً حتى الآن: رواية العدنانية التي تجعلها بكر ولد معد بن عدنان، ورواية اليمانية التي تُلقبها بالأصول الحميرية. يسعى هذا البحث إلى ردم هذه الفجوة عبر منهج تحليلي متعدد المستويات يجمع بين نقد المصادر والتحليل السوسيولوجي والمنهج الجغرافي وتحليل الخطاب الشعري، مستنداً إلى أمهات المصادر الأولية كالطبري وابن حزم والبلاذري وابن عبد البر وابن الأثير.

وتكشف نتائج البحث أن التعارض الروائي لم ينشأ من اختلاف في الحقيقة النسبية بل من توظيف سياسي موثّق الزمان والدافع، يشهد عليه نص استثنائي نقله ابن عبد البر عن محمد بن حبيب، وفيه أن خالد بن يزيد بن معاوية حرّض أخواله من كلب على الانتساب لقحطان قائلاً صراحةً: "فإنكم تُدالون بذلك بني مروان"، وهي وثيقة تاريخية تُسقط دعوى اليمانية من أساسها. ويُعزز ذلك إقرار سيد القبيلة زهير بن جناب بانتماؤه المعدي في شعره حيث قال: "ولم أرَ حياً من معدٍ تفرقوا ... تفرق معزى الفرز غير بني همد"، إضافةً إلى القرائن الجغرافية المتمثلة في استقرار قضاة في تهامة والحجاز وتسمية جدة بأحد أحفادها في فناء الحرم المكي.

ويخلص البحث إلى أن التحول الهوياتي لدى بعض أعيان قضاة كان استجابةً سيكولوجية لافتقار العدنانية آنذاك إلى المركزية السياسية في مقابل بريق الحضارة اليمانية، مُوطّراً هذه الظاهرة نمطاً إنسانياً متكرراً.

الكلمات المفتاحية: قضاة، الأنساب العربية، نقد المرويات، التحول الهوياتي، سوسيولوجيا الحضارة، الهوية القبلية.

المقدمة

تُعد قضية الأنساب في الوجدان العربي الركيزة الأساسية التي قام عليها صرح الاجتماع والسياسة عبر العصور؛ فهي لم تكن مجرد تدوين بيولوجي للأواصر، بل كانت المحدد الأول للهوية، والمنبع الرئيس للولاءات، ومعيار المنعة والسيادة. وتبرز في هذا السياق قضية "نسب قضاة" كواحدة من أكثر القضايا جدلية في المرويات التاريخية والكتابات النسبية، حيث تجاذبتها أرومتان كبيرتان: العدنانية بكونها المحتد والأصل الأصيل، واليمانية بكونها المحضن والمنشأ المكتسب. إن استقراء هذا النسب يستوجب الغوص في ثنايا الوعي العربي الأول، الذي كان يفرق بدقة بين حقيقة الدم وبين واقع التربية، قبل أن تعصف بهذا الوعي رياح التحولات السياسية والاجتماعية التي حاولت صياغة هوية جديدة لهذه القبيلة التي تُعد من أضخم كتل العرب وأكثرها تأثيراً في مسرح الأحداث الجاهلية والإسلامية.

وتجمع أمهات المصادر التاريخية وكتب الأنساب، وفي مقدمتها تاريخ الرسل والملوك (الطبري، 1967، ج 2، ص 263)، على أن قضية هو بكرٌ ولد معد بن عدنان، وبه كان يُكنى، وهذه الكنية في الأعراف العربية الراسخة ليست مجرد لقب تشريفي، بل هي وثيقة اجتماعية تُثبت رتبة الميلاد والسيادة؛ إذ جرت العادة العربية ألا يُكنى الرجل إلا بأكثر أبنائه، ويؤكد ابن حزم الأندلسي في جمهرة أنساب العرب أن هذا هو النسب الذي أجمعت عليه العرب قبل ظهور العصبية المسيية، واصفاً إياه بالنسب المعروف والمجمع عليه (ابن حزم، 1982، ص 7). إلا أن هذا اليقين واجه نوعاً من اللبس الناتج عن ظرف اجتماعي مألوف، يتمثل في سوسولوجيا الحضارة؛ حيث يشير البلاذري في أنساب الأشراف إلى انتقال معانة بنت جشم أم قضاة بابنها إلى ججر زوجها الثاني مالك بن عمرو الحميري بعد فراقها عن أبيه معد (البلاذري، 1996، ج 1، ص 12). إن مكوث قضاة في ذلك المحضن اليماني خلال مرحلة الطفولة لم يكن تغييراً في العرق، بل كان انتماءً مكتسباً بررته عادة العرب في اتباع الطفل لأمه في حضانتها، وهو ما يفسر وجود فروع قضاة مستقرة في فناء مكة وبطون تهامة، مما يؤكد أن الرحلة لليمن كانت عارضة ومؤقتة.

ولم يكن هذا الميل للانتساب لليمن ناتجاً عن فراغ، بل غدت طموحات بعض أفراد القبيلة الذين وجدوا في التفوق العسكري لقضاة مسوغاً للتميز عن بقية فروع معد، فقد بلغت قضاة من القوة مبلغاً جعل كبار شعراء العرب ينوهون بمنعتها؛ حيث نجد زهير بن أبي سلمى في ديوانه يصف الحرب الطاحنة، جاعلاً من اسم قضاة رمزاً لشدها في قوله:

إِذَا لَقِيتَ حَرْبَ عَوَانٍ مُضِرَّةً ... ضَرُوسٌ تُهَرُّ النَّاسَ أَنْبِائُهَا عُصْلُ
قُضَاعِيَّةٍ أَوْ أُخْطَا مُضِرَّةً ... يُحَرِّقُ فِي حَافَاتِهَا الْحَطْبُ الْجَزْلُ

إن هذا التنويه بالقضاة كعنوان للباس يُعد إقراراً ضمنياً بسيادة هذه القبيلة، وقد تعزز هذا الطموح بالتميز حين نال سيدها زهير بن جناب الكلبي ثقة ملوك اليمن، وأبرهه الأشرم على وجه التحديد، الذي أعجب بمنعته وقوة رجاله، فنصبه والياً على أكبر قبائل معد، وهم ابنا وائل: بكر وتغلب (الأصفهاني، 1994، ج 21، ص 96).

إن هذا التميز السياسي بذر في نفوس بعض أفراد قضاة رغبة في الخروج من عباءة العدنانية التي كانت تفتقر آنذاك للمركزية والجاه، وأثروا بدلاً من ذلك الانتساب لليمن صاحبة الحضارة والمنعة والتي خلد القرآن ذكرها في قوله تعالى: (هُم خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ بُنَيٍّ وَآلِ بْنِ مِنْ قَبْلِهِمْ... الآية). (الدخان: 37). ويستضيء هذا الطرح التحليلي بظلال الحديث النبوي الشريف حول يوم ذي قار: (هذا أول يوم انتصف العرب من العجم، وبني نصرنا) (الطبري، 1967، ج 2، ص 205)؛ إذ يقرأ في طيات هذا النص الشريف اعترافاً تاريخياً بأن معد ظلت رداً من الزمن دون شأن سياسي جامع أو منعة تكافئ إمبراطوريات العصر، وهو ما أدركه بعض أعيان قضاة قديماً، فقرروا — بدلاً من إصلاح هذا الضعف في كيانهم المعدي — التبرؤ منه والالتحاق بهوية اليمن القوية، متخذين من المحضن اليماني ذريعة لهذا التحلي.

ومع ذلك، يظل لسان حال القبيلة وعقيدتها زهير بن جناب الكلبي مقرأ بهذا الانتماء المعدي، حيث يقول صراحة (البلاذري، 1996، ج 1، ص 14):

وَلَمْ أَرَحِيّاً مِنْ مَعَدٍ تَفَرَّقُوا ... تَفَرَّقَ مَعَزَى الْفِرَزْغَاتِ بَنِي نَهْدٍ

فهذا البيت يثبت دخولهم في جنس معد، وما يعزز هذا المحتد هو القرينة المكانية كذلك؛ إذ تُشير المصادر الجغرافية إلى تسمية مدينة جدة الملاصقة لمكة بهذا الاسم تيمناً بـ (جدة) الذي هو من أحفاد قضاة (الحموي، 1995، ج 2، ص 111). وإن استقرار هذا الحفيد في بقعة جغرافية مرابطة على ثغور مكة (موطن الجد الأكبر معد) ينسف فرضية الاغتراب الكلبي، ويبرهن على أن الوجود القضاعي في الحجاز وتهامة كان وجوداً أصيلاً ومستقراً، وأن ما طرأ من دعاوى لم يكن إلا قشرة خارجية بررها المحضن وزكاها طموح بعض الأفراد في طلب العز اليماني بعيداً عن واقع العدنانية آنذاك.

مشكلة البحث

على الرغم من أن إشكالية نسب قضاة حظيت باهتمام المؤرخين والنسابين قديماً وحديثاً، فإن الدراسات المعاصرة التي تناولتها لم تتجاوز في غالبيتها عرض الروايتين المتعارضتين دون الانتهاء إلى ترجيح منهجي موثق. فقد اكتفى Hoyland (2001، Arabia and the Arabs

(p. 223) بالإشارة إلى الجدل القائم حول نسب قضاعة دون الحسم فيه، واصفاً إياه بأنه من "المسائل الخلافية التي يتعدّر فيها البت". وعلى المنوال ذاته أشار Robinson في (2003, p. 67) Islamic Historiography إلى أن إشكاليات النسب القبلي في المصادر الإسلامية المبكرة تمثل حقلاً بحثياً لم يُستكشف بأدوات نقدية كافية. وهذا الإخفاق المتكرر في حسم المسألة هو ما يُبرر الحاجة إلى هذا البحث الذي يسعى إلى ردم الفجوة عبر منهج تحليلي متعدد المستويات يتجاوز مجرد عرض الروايات إلى نقدها والترجيح بينها.

هذا وتتلور مشكلة البحث في إشكالية تاريخية وسوسيولوجية عميقة، تتجاوز في جوهرها مجرد الخلاف النسبي التقليدي لتصل إلى تخوم إعادة صياغة الهوية التي تمارسها التكتلات القبلية الكبرى لإدارة بقائها وسيادتها؛ إذ تكمن المعضلة الرئيسية في ذلك الانفصام الحاد بين يقين الأرومة المعديّة الراسخ في أقدم المدونات التاريخية، وبين انتحال الانتماء اليماني الذي فُرض كواقع سياسي في العصور الإسلامية المبكرة، وتنبع هذه المشكلة من وجود فجوة زمنية ومنهجية هائلة تفصل بين الروايات الأم — كالطبري والبلاذري — التي تؤكد أن قضاعة هو بكرٌ ولد معد بن عدنان وبه كان يُكنى، وبين الروايات المتأخرة التي حاولت شرعنة الانزياح نحو اليمانية كظاهرة طارئة أملت ضرورات ربما من بينها العصبية والبحث عن المنعة.

وتتعمق حدة المشكلة عند تحليل سوسيولوجيا الحضارة؛ إذ استُغلت واقعة اجتماعية عارضة تتمثل في انتقال الأم معانة بنت جشم بابنها قضاعة إلى حجر زوجها الثاني مالك بن عمرو الحميري لتكون الثغرة التي نفذت منها دعاوى اليمانية، وهنا تبرز المشكلة في الكيفية التي تحول فيها واقع المربي ليحل محل أصل الولادة، وكيف استطاعت العصبية القبلية أن تُطوّر المؤسسات الاجتماعية كالحضارة لتكون أداة لإعادة صياغة نسب قبيلة بكاملها، محوّلّة النسب من حقيقة ثابتة إلى عقد سياسي متغير يهدف إلى انتزاع السيادة وتأمين المصالح القبلية. وتزداد الإشكالية تعقيداً عند النظر في علو شأن قضاعة التاريخي الذي كان يُفترض أن يكون حائط صد ضد التخلي عن أصلها المعدي، لكنه تحول — للمفارقة — إلى دافع لطلب سيادة تضاهي الواجهة اليمانية آنذاك؛ إذ وجد القضاعيون أنفسهم أمام مفارقة صارخة: أصلهم ينتسب إلى العدنانية التي كانت — في مرحلة ما قبل البعثة النبوية الشريفة — تفتقر إلى المركزية السياسية الجامعة والجاه الحضاري الذي يكافئ قوى وحضارات عصرها، في حين أن واقعهم الفعلي كان يضعهم في مصافّ القبائل التي اصطفاها أبرهة الأشرم ووثق بها ملوك اليمن دون سائر بطون معد، حتى أقامه والياً على بكر وتغلب ابني وائل، وهنا تقف المشكلة البحثية أمام مفارقتها الكبرى: كيف لقبيلة تقود معد عسكرياً وتُخضع أكبر بطونها أن تتنكر لهذا المجد العدناني وتلتحق بتبعية يمانية؟

ومن هذه المفارقة تشكل خيوط المشكلة الحقيقية: فقضاعة لم تُغلب الانتماء اليماني هروباً من الضعف بالدرجة الأولى، بل استثماراً في الواجهة السياسية التي وقّرها الاعتراف اليماني بسيادتهم، فانفتح أمام أعيانهم طريقان: إما رفع شأن أصلهم العدناني بما اكتسبوه من احتكاك حضارة اليمن — وهو الطريق الأصعب — وإما التخلي عن ذلك الأصل والانتساب إلى الأقوى حضوراً بدلاً من إصلاح الغائب، وهو الطريق الأيسر نفساً والأوفر جاهاً في المدى القريب، وقد أحب بعضهم سلوك هذا الطريق الثاني، متخذين من المحضن اليماني ذريعة تاريخية تُسوِّغ هذا التحول وتمنحه شرعية روائية، فتراكمت عليه الروايات المتأخرة حتى طغت على الرواية الأصح والأقدم.

وتبرز القرينة المكانية ركناً أساسياً في هذه المشكلة؛ فبينما تحاول الرواية اليمانية خلق موطن أصلي متخيل لقضاعة في الجنوب، تثبت المصادر الرصينة أن منازلهم الأولى كانت في تهامة والحجاز بجوار أبناء عمومهم نزار، بل إن تسمية مدينة جدة كما أسلفنا سميت باسم حفيد قضاعة وهي المدينة التي تقع في فناء الحرم المكي، لذا يُعد هذا برهاناً جغرافياً ينسف فرية الاغتراب اليماني ويؤكد المحتد المعدي، إن تجاهل هذه القرائن في الروايات المتأخرة يمثل فجوة بحثية يسعى هذا العمل إلى ردمها عبر كشف آليات العدول التي حوّلت القبيلة من مركز البكورة والسيادة في معد إلى مركز الانتماء المكتسب في اليمن.

وبناءً على ما تقدم تتلخص مشكلة البحث في سؤالين محوريين متكاملين:

أولاً: كيف استطاعت عوامل العصبية السياسية، معززة بالأمجاد العسكرية لقضاعة، أن تُغلب الانتماء المكتسب على الأصل الأصيل وتحول النسب من حقيقة ثابتة إلى عقد سياسي متغير؟

ثانياً: كيف يمكن إبطال هذا الزيف عبر استعادة الأدلة القطعية من أحاديث نبوية كحديث عائشة رضي الله عنها، وشواهد شعرية جاهلية تثبت انتماء قضاعة لمعد، وقرائن مكانية تثبت جميعها أن الرحلة إلى اليمن لم تكن إلا عارضاً تاريخياً مؤقتاً لم يمس جوهر النسب الثابت لمعد بن عدنان؟

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الظاهرة — ظاهرة التخلي عن صورة الأصل لا عن حقيقته التماساً لسيادة أوسع — ليست حكراً على قضاعة ولا على عصر بعينه، وقد أثبتت الدراسات السوسيولوجية للقبيلة العربية الحديثة — ولا سيما ما جمعه Khoury و Kostiner في Tribes and State Formation in the Middle East (1990) — أن العلاقة بين الانتماء القبلي والسلطة السياسية علاقة تبادلية دينامية؛ إذ تُوظف الدولة القبيلة لتحقيق أهدافها كما تُوظف القبيلة الدولة لتعزيز مكانتها، وهو النمط ذاته الذي يكشف عنه توظيف خالد بن يزيد لأحواله من كلب في الصراع الأموي الداخلي (Khoury & Kostiner, 1990, p. 5)، فهي إذاً نمط إنساني متكرر عرفته الأمم قديماً وحديثاً، مما

يمنح هذا البحث أبعاداً تتجاوز حدود الأنساب العربية إلى فهم ديناميكيات الهوية الجماعية حين تصطدم بتحديات السلطة والحضارة، وتجعل من الحالة القضائية نموذجاً تاريخياً لظاهرة إنسانية خالدة لا حادثة نسبية معزولة.

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، يمكن إجمالها فيما يأتي:

أولاً: الإثبات النسبي القطعي

إثبات أن قضية عدنانية الأصل لا يمانية، وذلك عبر الاحتكام إلى أمهات المصادر التاريخية والنسبية وتقديم الأدلة النصية القاطعة — من الشهادة النبوية وإجماع النسابين الأوائل والشواهد الشعرية الجاهلية — التي تُرسخ انتماء قضية إلى معد بن عدنان وتضعه فوق دائرة الشك والجدل.

ثانياً: تفكيك دعوى اليمانية منهجياً

نقد الروايات التي شرعنت الانتساب لليمن وكشف افتقارها إلى الحجة النسبية الموثوقة، وبيان أنها روايات متأخرة أملت دوافع سياسية وعصبية لا حقائق تاريخية، وأن سوسيولوجيا الحضارة التي استند إليها لا تُغيّر الأصل البيولوجي ولا تنقل النسب.

ثالثاً: تفسير ظاهرة التحول الهوياتي

تحليل الأسباب السياسية والنفسية والاجتماعية التي دفعت بعض أعيان قضية إلى التخلي عن انتمائهم المعدي، وبيان أن هذا التخلي لم يكن نتيجة اكتشاف حقيقة نسبية، بل كان استجابة لمعادلة القوة والسيادة التي رسمها افتقار العدنانية آنذاك إلى المركزية السياسية الجامعة في مقابل بريق الحضارة اليمانية وجاهاها.

رابعاً: توظيف القرينة الجغرافية دليلاً تاريخياً

استثمار الشواهد المكانية — كاستقرار قضية في تهامة والحجاز وتسمية مدينة جدة باسم حفيد قضية — بوصفها أدلة جغرافية تدحض فرية الاغتراب اليماني وتؤكد أن الوجود القضاعي في فضاء معد كان وجوداً أصيلاً مستقراً لا طارئاً.

خامساً: إبراز المفارقة التاريخية في سيادة زهير بن جناب

دراسة الدور التاريخي لزهير بن جناب الكلبي سيد قضية وعقيدتها، وتحليل كيف أن سيادته على بطون معد الكبرى — كبكر وتغلب — وحمايته لمركزية البيت الحرام كانت في جوهرها تعبيراً عن الهوية المعدية لا نفيّاً لها، وكيف أن هذه السيادة ذاتها كانت البذرة التي أنبتت في نفوس بعض أعيان القبيلة طموح التميز عن أصلهم.

سادساً: تأصيل ظاهرة إعادة صياغة الهوية

تقديم الحالة القضائية نموذجاً تاريخياً لظاهرة إنسانية متكررة، تتمثل في ميل الجماعات القوية إلى التبرؤ من صورة أصلها حين تراها لا تعكس مكانتها الفعلية، والتماس انتماء بديل يُضفي على قوتها شرعية حضارية أو سياسية أرسخ، مع بيان أن هذا النمط لا يزال حاضراً في الواقع المعاصر.

سابعاً: ردم الفجوة البحثية

المساهمة في سد الفجوة المنهجية في الدراسات النسبية العربية التي طالما اكتفت بعرض الروايتين المتعارضتين دون الجزم بالترجيح، وذلك عبر تقديم منهج تحليلي قائم على نقد المرويات والمنطق التاريخي والقرائن الجغرافية أداةً للحسم لا للتوقف.

الإطار النظري

أولاً: المفاهيم والمصطلحات (Concepts)

1. النسب (Lineage):

الانتماء البيولوجي الثابت الذي يربط الفرد أو القبيلة بأصلها عبر خط الذكور (الأب فالجد)، وهو حقيقة لا تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الظروف الاجتماعية، والنسب في الثقافة العربية يُحدد الهوية الأساسية ويُورث عبر الأجيال دون تدخل إرادي.

2. الحضانة (Guardianship):

العلاقة الاجتماعية المؤقتة التي تربط الطفل بمن يقوم على تربيته ورعايته في مرحلة الطفولة، وهي علاقة قابلة للتغيير ولا تمس جوهر النسب البيولوجي.

3. الانتماء المكتسب (Acquired Affiliation):
الهوية الثانوية التي يكتسبها الفرد أو الجماعة نتيجة التحالفات السياسية أو الإقامة الجغرافية أو المصاهرة، وهي هوية طارئة لا تُلغى الانتماء الأصلي، بل تتعايش معه أو تتنافس معه بحسب الظروف السياسية.
4. الانزياح الهوياتي (Identity Shift):
العملية التي تتحول فيها الجماعة من انتماء أصيل إلى انتماء مكتسب، إما تحت ضغط سياسي أو نفسي أو اجتماعي، وهي ظاهرة متكررة في التاريخ الإنساني لا تقتصر على قضاة.
5. العصبية (Asabiyyah):
حسب المفهوم الخلدوني الذي يُشير إلى الرابط الاجتماعي والنفسي الذي يربط أفراد القبيلة ويجعلهم يتصرفون ككتلة واحدة في الدفاع عن مصالحهم، والعصبية قد تكون نسبية مبنية على الدم أو سياسية مبنية على المصلحة.
6. سوسيولوجيا الحضانة (Sociology of Guardianship):
مصطلح يُشير إلى دراسة الآثار الاجتماعية والنفسية والهوياتية لواقعة الحضانة، وكيف يمكن استغلالها سياسياً لإعادة صياغة الهوية الجماعية. وهو مفهوم يستند في بنائه إلى ما طوّره Landau-Tasserion (2003) من تحليل لآليات الانتماء المكتسب في المجتمعات القبلية الإسلامية المبكرة، ويوسّعه هذا البحث ليشمل الاستغلال السياسي للحضانة بوصفها ذريعة لإعادة صياغة النسب.
7. يقين الأرومة (Lineage Certainty):
الإجماع المستقر في المصادر الأولية على نسب معين قبل ظهور العصبية المسيية.
8. انتحال الانتماء (Affiliation Appropriation):
العملية التي تُنسب فيها القبيلة نفسها إلى أصل لا يمت لها بصلة بيولوجية، بل يُمليه دافع سياسي أو اجتماعي.

ثانياً: النظريات العلمية (Theories)

- يستند هذا البحث إلى أربع نظريات علمية متكاملة تُفسر الظاهرة محل الدراسة:
1. نظرية العصبية الخلدونية (Ibn Khaldun's Asabiyyah Theory):
طوّر ابن خلدون في مقدمته نظرية العصبية التي تُفسر كيف تتشكل القبائل وتتماسك. ويرى أن العصبية قد تنتقل من رابط الدم إلى رابط الولاء السياسي تحت وطأة التحولات الاجتماعية. وهذا ما حدث لفروع من قضاة حين أثرت الانتساب لليمن، متخذةً من المحضن اليماني ذريعةً لإعادة رسم هويتها القبلية.
 2. نظرية التاريخ الاجتماعي (Social History Theory):
تنظر هذه النظرية إلى ما وراء الأحداث السياسية الكبرى لتدرس البنى الاجتماعية الصغرى — كالحضانة والزواج — وأثرها في تشكيل الهوية الجماعية. وتتجلى أهميتها في هذا البحث عند تحليل ظاهرة سوسيولوجيا الحضانة؛ إذ إن انتقال أم قضاة بابنها إلى محضن زوجها الحميري لم يكن تغييراً في الدم بل انتماءً اجتماعياً مؤقتاً.
 3. نظرية توظيف الهوية سياسياً (Political Instrumentalization of Identity):
تُعنى هذه النظرية بدراسة الكيفية التي تُوظّف بها الأنساب لخدمة أغراض سياسية أنية. وتكشف في سياق هذا البحث أن ميل بعض أعيان قضاة نحو الانتساب لليمن لم يكن بحثاً موضوعياً في الأصول. بل كان استجابةً لمعطيات سياسية فرضتها قوة الحضارة اليمانية، ورغبةً في الخروج من عباءة العدنانية التي افتقرت آنذاك إلى المركزية السياسية الجامعة.
 4. نظرية إعادة بناء الذاكرة الجماعية (Collective Memory Reconstruction):
تُشير هذه النظرية — المستمدة من علم الاجتماع الحديث — إلى أن الجماعات تُعيد صياغة ذاكرتها التاريخية بما يتوافق مع حاجاتها الراهنة. فتبرز بعض الوقائع وتُخفي أخرى، وتُعيد تأويل أحداث قديمة لتخدم أغراضاً جديدة. وهذا ما حدث مع واقعة الحضانة التي تحولت من ظرف اجتماعي عابر إلى دليل تاريخي على اليمانية.

ثالثاً: العلاقات والنماذج (Models & Relationships)

- يقترح هذا البحث نموذجاً تفسيرياً لفهم ظاهرة التحول الهوياتي لقضاة، يقوم على العلاقات التالية:
1. العلاقة بين الضعف السياسي والانزياح الهوياتي:
كلما افتقرت الكتلة القبلية الأم (العدنانية) إلى المركزية السياسية والجاه الحضاري، زادت احتمالية انزياح فروعها القوية نحو كتل أخرى أكثر حضوراً سياسياً (اليمانية)، ويمكن صياغة هذه العلاقة على النحو التالي:

الانزياح الهوياتي = قوة الفرع × ضعف الأصل × إغراء البديل

ففي حالة قضاة: كانت القبيلة قوية عسكرياً (قوة الفرع)، وكانت العدنانية مفتقرة للمركزية قبل البعثة (ضعف الأصل)، وكانت اليمن صاحبة حضارة وجاه (إغراء البديل)، فكانت المحصلة هي الانزياح. يُنبئ الباحث إلى أن هذا النموذج تفسيري استعاري يهدف إلى تمثيل العلاقات الديناميكية بين المتغيرات وإبراز تضافرها لا إلى قياسها كميّاً أو وضعها في علاقة رياضية صارمة. وهو في هذا يُماثل النماذج الاستعارية الشائعة في سوسيولوجيا الهوية كنموذج "رأس المال الاجتماعي" عند Bourdieu الذي يُعبّر عن علاقات اجتماعية بلغة اقتصادية استعارية لتيسير الفهم لا لإخضاعها للقياس الكمي (Bourdieu, 1986, p. 241).

2. العلاقة بين الحضانة والذاكرة المزيفة:

الحضانة في حد ذاتها ليست سبباً للانزياح، لكنها تُصبح ذريعة له حين تُعاد صياغتها في الذاكرة الجماعية:

الحضانة + التوظيف السياسي + مرور الزمن = تزيف الذاكرة النسبية

3. النموذج الزمني للتحويل:

جدول (1)

المرحلة	الفترة الزمنية	الانتماء السائد	المحرك الأساسي
الأولى	الجاهلية وصدر الإسلام	العدنانية	يقين الأرومة
الانتقالية	العصر الأموي المبكر	انقسام داخلي	التحريض السياسي (خالد بن يزيد)
المتأخرة	منتصف العصر الأموي فما بعد	اليمانية (لدى بعض الفروع)	تراكم الرواية المزيفة

4. نموذج الدوافع المتعددة:

لم يكن التحويل نتيجة عامل واحد، بل تضافر عدة عوامل:

- عامل نفسي: الرغبة في الخروج من صورة الضعف المعدي.
- عامل سياسي: الصراع القيسي اليماني.
- عامل اجتماعي: واقعة الحضانة كذريعة تاريخية.
- عامل شخصي: تحريض خالد بن يزيد لأخواله.

رابعاً: الافتراضات (Assumptions)

يقوم هذا البحث على مجموعة من الافتراضات المنهجية والنظرية:

1. افتراض ثبات النسب البيولوجي:

يفترض البحث أن النسب البيولوجي حقيقة ثابتة لا تتغير بالتأويل أو الادعاء، وأن الرواية الأقدم والأوسع انتشاراً في المصادر الأولية هي الأقرب للحقيقة.

2. افتراض عقلانية الفاعل السياسي:

يفترض البحث أن الفاعلين السياسيين (كخالد بن يزيد وأعيان قضاة) كانوا يتصرفون بعقلانية تخدم مصالحهم، وأن قراراتهم الهوياتية لم تكن عشوائية، بل مدفوعة بحسابات واضحة.

3. افتراض إمكانية فصل الحقيقة عن التزييف:

يفترض البحث أن المنهج التاريخي التحليلي ونقد المصادر قادران على التمييز بين الرواية الأصلية والرواية المسيسة، وأن الحقيقة التاريخية قابلة للكشف رغم تراكم التزييف.

4. افتراض تكرار الظاهرة:

يفترض البحث أن ظاهرة التحويل الهوياتي ليست فريدة، بل هي نمط إنساني متكرر، وأن دراسة حالة قضاة يمكن أن تُقدم نموذجاً تفسيرياً لفهم حالات مشابهة في التاريخ العربي والإنساني.

5. افتراض حياد المصادر الأولية:

يفترض البحث أن المصادر التي سبقت اشتعال الجدل القيسي اليماني (كالطبري وابن حزم والبلاذري في رواياته الأقدم) أكثر حياداً وموضوعية من المصادر المتأخرة التي كُتبت في خضم الصراع السياسي.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث جملةً من المناهج العلمية المتكاملة، لا يقوم كلٌّ منها مقام الآخر، بل يُعَصِّد بعضها بعضاً في سبيل الوصول إلى نتيجة قطعية في مسألة النسب القضاعي، وفيما يأتي بيان هذه المناهج وآليات توظيفها:

أولاً: المنهج التاريخي التحليلي

يُشكّل هذا المنهج العمود الفقري للبحث؛ إذ يقوم على استقراء الروايات التاريخية والنسبية في طبقاتها الزمنية المتعاقبة، بدءاً من أمهات المصادر الأولية كتاريخ الطبري وأنساب البلاذري وجمهرة ابن حزم، مروراً بالمصادر الوسيطة، وانتهاءً بالروايات المتأخرة التي أنتجت في سياقات سياسية بعينها. ويهدف هذا المنهج إلى كشف التحولات الزمنية في الرواية النسبية، وتتبع اللحظة التي انزاحت فيها الرواية من يقين الأرومة المعديّة نحو انتحال الانتماء اليماني، مع رصد العوامل التي أسهمت في هذا الانزياح، وفي هذا الإطار يستفيد البحث من المنهجية التي أرساها Robinson في كتابه (Islamic Historiography (2003) بأن المؤرخ المسلم المبكر لم يكن ناقلاً محايداً بل كان فاعلاً في صياغة الرواية وفق سياقه السياسي، وهو مبدأ يُوجّه تعامل هذا البحث مع طبقات المصادر النسبية (Robinson, 2003, p. 18).

ثانياً: منهج نقد المصادر والمرويات

لا يكتفي البحث بجمع الروايات، بل يخضعها لمعيار النقد الداخلي والخارجي، وتُعتمد الرواية في هذا البحث حجةً معتبرة حين تستوفي ثلاثة شروط مجتمعة: أولها تقدّمها الزمني على مرحلة اشتعال الجدل القيسي اليماني في العصر الأموي، إذ الرواية السابقة للجدل أبعد عن التلوّن السياسي. وثانيها صحة إسنادها أو حسنه وفق معايير الجرح والتعديل المعتمدة عند أئمة الحديث، إذ الإسناد الضعيف لا يُقاوم الإسناد القوي وإن كثر ناقلوه. وثالثها خلوّها من دافع سياسي مؤثّر يُفسّر نشأتها أو انتشارها، إذ الرواية المدفوعة بمصلحة أنية لا تُقدّم على الرواية المحايدة. وهذه الشروط الثلاثة مجتمعة تُشكّل المعيار الإجرائي الذي يُمكن أي باحث من تطبيقه بصورة مستقلة للحكم على أي رواية نسبية مشابهة.

فكل رواية يتم تقييمها من حيث قِدَمها وسند ناقلها ومدى اتساقها مع السياق التاريخي العام، ويكشف التناقضات الداخلية في الروايات اليمانية واقتقارها إلى الحجة النسبية الموثوقة مقارنةً بالروايات العدنانية التي تتميز بالتقدم الزمني وتعدد الشهود وغياب الدافع السياسي. وفي هذا الإطار يُوظّف مبدأ الأصل في الرواية المتقدمة معياراً للترجيح بين الروايات المتعارضة.

ثالثاً: المنهج السوسيولوجي التاريخي

يُعنى هذا المنهج بدراسة البنى الاجتماعية التي أسهمت في تشكيل الظاهرة النسبية محل البحث، ولا سيما ظاهرة سوسيولوجيا الحضارة التي تحوّلت من واقعة اجتماعية عارضة إلى ذريعة تاريخية لإعادة صياغة النسب. كما يُحلّل هذا المنهج ديناميكيات القوة والسيادة داخل المنظومة القبلية العربية، ويكشف كيف أن الطموح السياسي لبعض الأعيان تحوّل إلى قرار هوياتي جماعي أثر في مسار الرواية التاريخية.

رابعاً: المنهج الجغرافي التاريخي

يستثمر البحث القرائن المكانية أدلةً تاريخية موازية للنص المكتوب؛ إذ تُعدّ الجغرافيا في كثير من الأحيان أصدق شاهداً من الرواية التي يطالها التحريف والتأويل. ويتجلى توظيف هذا المنهج في تحليل التمرّك الجغرافي لقضاة في تهامة والحجاز، وفي استثمار تسمية مدينة جدة دليلاً مكانياً على رسوخ الوجود القضاعي في فضاء معد، ودحضاً لفرضية الاغتراب اليماني الكلي.

خامساً: منهج تحليل الخطاب الشعري

اعتمد البحث الشعر الجاهلي مصدراً تاريخياً أولياً لا زخرفاً أدبياً؛ إذ كان الشعراء العرب سجلات حية لوقائع قبائلهم وهوياتهم. ويُحلّل البحث شعر زهير بن جناب الكلي بوصفه إقراراً صريحاً بالانتماء المعدي. كما يوظّف شعر زهير بن أبي سلمى المزني شاهداً خارجياً على مكانة قضاة في الوعي الجمعي العربي، مستعيناً بالتحليل السياقي لكشف الدلالات الهوياتية.

سادساً: المنهج الاستنتاجي المنطقي

حيثما تعارضت الروايات وتعدّر الحسم النصي القاطع، لجأ البحث إلى المنطق التاريخي أداةً للترجيح؛ إذ يُخضع الروايتين المتعارضتين لمعيار الاتساق المنطقي الداخلي والانسجام مع السياق التاريخي العام، ويُرجّح الرواية التي تتوافق مع مجموع القرائن المتاحة ويدحض الرواية التي لا تصمد أمام التمهّص المنطقي حتى وإن تكاثرت ناقلوها في العصور المتأخرة، مستنداً في ذلك إلى المبدأ الأصولي المعروف: كثرة الرواة لا تعني صحة الرواية، وفي حالات التعارض بين نتائج هذه المناهج يُقدّم منهج نقد المصادر والإسناد على سواه كونه يتعامل مع النص

الأولي مباشرةً ويُقيّمه بمعايير موضوعية متفق عليها. ويأتي في المرتبة الثانية المنهج التاريخي التحليلي المستند إلى الطبقات الزمنية للروايات. ولا يُلجأ إلى المنهج الاستنتاجي المنطقي إلا حيث لا يُسعف النص القاطع ويغيب الدليل الإسنادي الصريح، فيكون المنطق التاريخي حكماً لا بديلاً عن النص.

المبحث الأول: الأرومة البيولوجية والشهادة النصية القاطعة

يُعنى هذا المبحث بتأسيس الحجة النسبية على أمتن أركانها وأرسخ دعائمها؛ إذ لا يكفي في مسألة النسب مجرد كثرة الروايات، بل لا بد من الاحتكام إلى أقدمها وأصحها إسناداً وأبعدها عن الدوافع السياسية. وقد اعتمد هذا المبحث ثلاثة مطالب متصاعدة في الحجية، يُفضي كل منها إلى الذي يليه في سياق استدلال متكامل.

المطلب الأول: الشهادة النبوية وإشكالية التعارض الروائي — دراسة في نقد الأسانيد

تُعَدّ الشهادة النبوية الشريفة في مسألة النسب القضائي أعلى مراتب الحجة وأقطعها دلالة؛ إذ لا يرقى إليها دليل في منظومة الاستدلال الإسلامي. وقد وردت في هذا الباب رواية تُثبت الأصل المعدي لقضاعة، حفظها ابن عبد البر في كتابه "الإنباه على قبائل الرواة" من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قضاعة بن معد كان بكر ولده وأكبرهم، وبه كان يكنى» (ابن عبد البر، 1985، ص 41). وقد أورد البلاذري هذه الشهادة في "أنساب الأشراف" شاهداً مستقلاً على الأصل العدناني لقضاعة (البلاذري، 1996، ج 1، ص 12).

وقبل الاستدلال بهذه الرواية لا بد من الوقوف عند مسألتين منهجيتين جوهريتين:

أولاً — في حال السند:

ورد الحديث بطريق آخر في بعض المصادر بسند يتضمن راوياً هو «سلمة الضبي» لم تُذكر له ترجمة معتمدة في كتب الجرح والتعديل، مما يُوجب التحفظ على هذا الطريق بعينه. غير أن المعتمد في الاستدلال هو طريق ابن عبد البر في كتابه "الإنباه على قبائل الرواة" (ابن عبد البر، 1985، ص 41)، الذي حفظه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، وهذا من أصح الأسانيد في كتب الحديث؛ إذ وثّق هشام بن عروة جمهور المحدثين من أمثال ابن سعد، وأبي حاتم الرازي، ويحيى بن معين، ووصفوه بالثقة والإمامة في الحديث. ثانياً — في التعارض الروائي:

تخريج الحديث ودراسة إسناده:

ورد حديث قضاعة بن معد من طريق عائشة رضي الله عنها في مصادر عدة: الطريق الأول — وهو المعتمد — حفظه ابن عبد البر في "الإنباه" (ص 41) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة. والطريق الثاني أوردته البلاذري في "أنساب الأشراف" (12/1) شاهداً مستقلاً. والطريق الثالث يتضمن "سلمة الضبي" المجهول الحال ولا يُعتمد. أما رجال الإسناد المعتمد فهشام بن عروة (ت 146هـ) وثقه أبو حاتم الرازي بقوله "ثقة إمام في الحديث"، وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب (275/4-276) إنه من أئمة الرواة الثقات الأثبات ولم يثبت في حقه جرح معتبر. وعروة بن الزبير أحد الفقهاء السبعة ثقة مجمع على إمامته.

والحكم على الإسناد: حسن يُعزّده شاهد البلاذري فيرتقي مجموعهما إلى درجة الاطمئنان. أما روايات إلحاق قضاعة باليمن كرواية ابن لهيعة فضعيفة بإجماع المحدثين مما يجعل الترجيح للعدنانية أمراً لا خلاف فيه عند المتخصصين. ووردت في المقابل روايات تنسب للنبي ﷺ قوله إن قضاعة من حمير لا من معد، ومنها رواية عن عقبة بن عامر الجهني وفي سندها ابن لهيعة وهو ضعيف عند أئمة الجرح والتعديل. والجواب عن هذا التعارض من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول — ترجيح الرواية الأصح إسناداً:

رواية عائشة رضي الله عنها بطريق هشام بن عروة عن أبيه مقدّمة على رواية ابن لهيعة المضعّفة بإجماع المحدثين، والقاعدة الأصولية المقررة أن الرواية الأصح إسناداً مقدّمة على ما دونها عند التعارض.

الوجه الثاني — كشف الدافع السياسي المباشر بشهادة ابن عبد البر:

يُقَدِّم هذا الوجه أنفس أدلة البحث وأكثرها كشفاً للحقيقة، وذلك من خلال ما نقله ابن عبد البر في كتابه "الإنباه على قبائل الرواة" عن الشرقي ومحمد بن حبيب في رواية مسهبة التفاصيل تكشف بجلاء أن الانتساب لليمن لم يكن إلا قراراً سياسياً موثق الزمان والمكان والدافع.

فقد قال الشرقي — كما نقله ابن عبد البر —: "مالأهم على ذلك خالد بن يزيد بن معاوية، خلافاً على بني مروان، ثم استحکم ذلك فلم تزل قضاعة في اليمن إلى اليوم مختلفين في أنسابهم." وزاد محمد بن حبيب تفصيلاً جوهرياً حين قال: "إنما فسد نسب قضاعة بالحرب

التي كانت بالشام أيام حميد بن حريث وعمير بن الحباب، وذلك أن خالد بن يزيد قال لأخواله من كلب — وكان مطاعاً فيهم وهم سادة قضاة — أطيعوني وحالفوا اليمن وانتسبوا إليها، فإنكم تُدالون بذلك بني مروان ومن أنحط في أهوائهم من قيس وغيرها، فأطاعه بعضهم وعصاه آخرون، فكان بعضهم يقول: حالفنا اليمن، وبعضهم يقول: بل نحن منهم (ابن عبد البر، 1985، ص 41).

وهذا النص الاستثنائي يكشف أربعة أمور جوهرية تُسقط دعوى اليمانية من أساسها:

الأمر الأول — توثيق لحظة التحول بدقة تاريخية:

لم يكن الانتساب لليمن حقيقة قديمة راسخة، بل كان حدثاً يمكن تحديد زمنه ومناسبته بدقة؛ فقد وقع في خضم الصراع الأموي الداخلي بالشام أيام حميد بن حريث وعمير بن الحباب، بعد قرون من ثبوت العدنانية في الجاهلية وصدر الإسلام. فكيف يُحتج برواية نشأت في حوض هذا الصراع على حقيقة نسبية كانت مستقرة قبله بقرون؟

الأمر الثاني — كشف الدافع السياسي بنص صريح لا يحتمل التأويل:

لم يكتف المصدر بالإشارة إلى وجود دافع سياسي، بل نقل نص كلام المحرّض نفسه بحرفيته: "فإنكم تُدالون بذلك بني مروان". وهذه العبارة وثيقة تاريخية لا مثيل لها في وضوحها؛ إذ تُثبت أن الانتساب لليمن كان أداة صراع سياسي داخل البيت الأموي، لا اكتشافاً للحقيقة النسبية.

الأمر الثالث — انقسام القبيلة دليل على عدم الإجماع:

يُثبت النص أن قضاة لم تُجمع على الانتساب لليمن، بل "أطاعه بعضهم وعصاه آخرون"، وأن الخلاف ظل قائماً بينهم حتى بعد ذلك. وهذا الانقسام وحده يدحض أي ادعاء بأن اليمانية كانت حقيقة نسبية مسلماً بها؛ إذ لو كانت كذلك لما كان لبعضهم أن يرفضها.

الأمر الرابع — توثيق أول المنتسبين باسمه:

يُحدد النص أول من انتسب من قضاة إلى اليمن وهو الأفلح بن يعقوب القضاعي الذي قال (ابن عبد البر، 1985، ص 41):

يَا أَهْلَ الدَّاعِي ادْعُنَا وَابْشِرْ وَكُنْ قُضَاعِيًّا وَلَا تَنْزِرْ

وفي هذا البيت دلالة لافتة؛ فقولُه "ولا تنزّر" أي لا تنتسب إلى نزار — وهي أكبر كتل العدنانية — يعني أنه كان يدعو صراحةً إلى التبرؤ من العدنانية، وهو إقرار ضمني بأن الانتساب إليها كان هو الأصل الذي يُراد قطعه.

الوجه الثالث — مبدأ الأقدمية:

رواية العدنانية هي الأقدم زمنياً والأوسع انتشاراً بين النسابين الأوائل، في حين أن روايات اليمانية تكاثرت في العصور الإسلامية المبكرة حين اشتد الجدل القيسي اليماني ووظفه أمراء بنو أمية لخدمة أغراضهم السياسية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بمناخ العصبية منه باستقراء الحقيقة النسبية.

وخلاصة القول في هذا المطلب: أن الشهادة النبوية الشريفة — بطريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها — تُثبت بصراحة لا لبس فيها أن قضاة بن معد هو بكر ولد معد وأكبره، وأن الروايات المعارضة لا تصمد أمام النقد الإسنادي والتحليل السياقي، وأن الانتساب لليمن لم يكن إلا قراراً سياسياً موثق الزمان والمكان والدافع.

المطلب الثاني: لسان حال القبيلة في الجاهلية — تحليل شعر زهير بن جناب في بني نهد

إن أصدق شاهد على هوية القبيلة هو ما يصدر عن لسان حالها في غير تكلف ولا افتعال؛ فالشعراء في الجاهلية لم يكونوا يُزورون انتماءاتهم حين تأخذهم الحماسة وتستفزهم العصبية. ومن هنا تكتسب أبيات زهير بن جناب الكلبي — سيد قضاة وعقيدها — قيمة شهادية استثنائية في هذا الباب؛ إذ يقول صراحةً (البلاذري، 1996، ج 1، ص 14):

وَلَمْ أَرَحِيًّا مِنْ مَعَدٍ تَفَرَّقُوا تَفَرَّقَ مَعَزَى الْفَزْرَعِيِّ بَنِي نَهْدٍ

ففي هذا البيت دلالتان لا تخفيان على الناظر المتأمل:

الدلالة الأولى — الإقرار الصريح بالانتماء المعدي:

جعل زهير بن جناب بني نهد — وهم من قضاة — استثناءً من حكم عام يشمل حياً من معد، وهذا الاستثناء لا يصح منطقياً إلا إذا كان المستثنى داخلياً في جنس المستثنى منه؛ فقولُه "لم أر حياً من معد" ثم استثناءه "بني نهد" يُثبت دخول بني نهد — وهم فرع قضاعي — في جنس معد قطعاً. ولو كانت قضاة يمانية في وعي زهير لما كان لهذا الاستثناء معنى لغوي أو بلاغي.

الدلالة الثانية — مصدر الشاهد:

إن هذا الإقرار صدر عن سيد القبيلة نفسه وعقيدها، لا عن خصم ينتقدها ولا عن مؤرخ متأخر يستنتج. وهو ذات الرجل الذي ربطته علاقة قوية بأبرهة الأشرم وبملوك اليمن، مما يجعل إقراره بالانتماء المعدي حجةً مضاعفة؛ إذ كان يملك من الدوافع والمسوغات ما يجعله يُعلن اليمانية لو كان يؤمن بها، لكنه أثر في شعره — حيث لا مجال للتكلف — أن يُدرج قبيلته في جنس معد صراحةً، وإلى جانب هذا

الشاهد الداخلي يُضاف شاهد خارجي بالغ الأثر؛ إذ وصف زهير بن أبي سلمى المزني — وهو شاعر مضري لا قضاعي، مما يُعظّم قيمة شهادته — حرباً بالغة الشدة في قصيدته "صحا القلب عن سلمى وقد كاد لا يسلو" (المزني، 1988، البيتان 22-23) قائلاً:

إِذَا لَفَحَتْ حَرْبٌ عَوَانٌ مُضِرَّةٌ ضُرُوسٌ تُهَرُّ النَّاسَ أَنْيَابُهَا عَصْلُ
فُضَاعِيَّةٌ أَوْ أُخْطَا مُضَرِّيَّةٌ يُحَرِّقُ فِي حَاقَاتِهَا الْحَطَبُ الْجَزْلُ

فقد جعل زهير القضاعية والمضرية صنوين متقابلين لا أصلاً وفرعاً، وهذا التقابل في ذهن شاعر مضري يُثبت أن قضاعة كانت في الوعي الجمعي العربي كياناً مستقلاً عن اليمن ومتمائزاً عنه، ويدحض دعوى اندماجها في الكتلة اليمانية.

المطلب الثالث: إقرار النسابة الأوائل — الطبري وابن حزم والبلاذري

إن إجماع النسابة والمؤرخين الأوائل على حقيقة النسب القضاعي العدناني يُشكّل الركيزة الثالثة في هذا المبحث، ويكتسب حجته من كونه يسبق زمنياً مرحلة اشتعال الجدل القيسي اليماني الذي لَوّن كثيراً من الروايات المتأخرة بألوان العصبية السياسية.

أولاً — شهادة الطبري:

تجمع أمهات المصادر التاريخية وفي مقدمتها "تاريخ الرسل والملوك" للطبري على أن قضاعة هو بكر ولد معد بن عدنان وبه كان يُكنى، (الطبري، 1967، ج 2، ص 263). وهذه الكنية في الأعراف العربية الراسخة ليست مجرد لقب تشريفي، بل هي وثيقة اجتماعية تُثبت رتبة الميلاد والسيادة؛ إذ جرت العادة العربية ألا يُكنى الرجل إلا بأكبر أبنائه.

ثانياً — شهادة ابن حزم:

يؤكد ابن حزم الأندلسي في "جمهرة أنساب العرب" أن هذا هو النسب الذي أجمعت عليه العرب قبل ظهور العصبية المسيية، واصفاً إياه بالنسب "المعروف والمجمع عليه" (ابن حزم، 1982، ص 7). وتكتسب هذه الشهادة قيمة مضاعفة لكونها صادرة عن عالم أندلسي بعيد عن دوائر الجدل القبلي في الجزيرة العربية، مما يُضفي عليها طابع الموضوعية والحياد.

ثالثاً — شهادة البلاذري:

يُورد البلاذري في "أنساب الأشراف" روايات تؤكد الأصل المعدي لقضاعة، كما يروي واقعة «يا آل معد» التي نادى بها أحد أبناء القبيلة فلم يُجبه أحد (البلاذري، 1996، ج 1، ص 13). وهذه الصرخة تُفسّر في ضوء التحليل السوسولوجي بأنها جاءت في لحظة انتقالية كان فيها الانتماء المكتسب قد بدأ يُزاحم الأصل الحقيقي في وجدان بعض الأفراد، لا لأن قضاعة لم تكن معدية في الأصل، بل لأن ثمرة التحريض الأموي كانت قد بدأت تُؤثّر في نفوس من أثروا الانتساب إلى القوي على التمسك بالحقيقة. وخلاصة هذا المبحث بمطالبه الثلاثة أن الأدلة النصية النبوية والشعرية والتاريخية تتضافر في إثبات حقيقة واحدة لا تقبل المراوغة: قضاعة عدنانية الأصل معدية الجذر، وأن كل ما خالف ذلك لم يكن إلا طارئاً سياسياً موثق الزمان والدافع، نبئت بذرته في تحريض خالد بن يزيد لأخواله، ونمت في تربة العصبية الأموية المتأخرة، وتكاثرت عليه الروايات حتى طغت ظاهراً على الحقيقة الأقدم والأرسخ.

المبحث الثاني: سوسولوجيا الحضانة وظاهرة الانتماء المكتسب

يتناول هذا المبحث جوهر الإشكالية التي استُغلت لتبرير الانتساب اليماني؛ إذ لم تكن دعوى اليمانية مبنية على حجة نسبية صريحة، بل على تأويل ظرف اجتماعي عارض هو الحضانة. وقد تطلب هذا التأويل تحويل واقعة حضانة طبيعية إلى دليل على تغيير النسب، وهو ما يستدعي تحليلاً سوسولوجياً دقيقاً لكشف الفارق الجوهرى بين الانتماء المكتسب الذي يفرضه المحضن والحقيقة النسبية التي لا تتغير بتغير المكان أو التربية.

وقد قُسّم هذا المبحث إلى مطلبين متكاملين:

المطلب الأول: تحليل واقعة حضانة قضاعة في حجر مالك الحميري

يُعدّ فهم طبيعة الحضانة في العرف العربي الجاهلي مفتاحاً لتفكيك الحجة اليمانية؛ فقد ذكر البلاذري أن معانة بنت جشم — أم قضاعة — انتقلت بابنها إلى حجر زوجها الثاني مالك بن عمرو الحميري بعد فراقها عن معد بن عدنان (البلاذري، 1996، ج 1، ص 12). وهذا الانتقال حدث اجتماعي مألوف في مجتمع قبلي تحكمه أعراف الحضانة والولاية، لكنه لا يمس جوهر النسب البيولوجي بأي حال.

أولاً — الحضانة في العرف العربي:

جرت العادة في المجتمع العربي القديم أن الطفل في مرحلة الرضاع والحضانة الأولى يتبع أمه إذا فارقت أباه، وهو عرف اجتماعي يهدف إلى تأمين مصلحة الطفل في البقاء في كنف أمه التي ترضعه وتحضنه. غير أن هذا العرف لم يكن يعني نقل النسب من الأب إلى زوج الأم،

بل كان يعني فقط انتقال الحضانة والتربية المؤقتة. ويُفترق العرب بدقة بين "الأب" والمربي؛ فالأب هو صاحب النسب الأصل، والمربي هو من يقوم بالتربية والحضانة، ولا يحل أحدهما محل الآخر في الوعي القبلي الراسخ.

وقد أقر الإسلام هذا التمييز حين حرّم التبني ونفى أن يكون للمتبنّى نسب من متبنّيه، قال الله تعالى: {ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ... الآية}. (الأحزاب: 5) فالعدل الإلهي يقتضي أن يُنسب الولد لأبيه الحقيقي لا لمن رباه أو حضنه. فإذا كان الإسلام قد أبطل التبني — وهو إلحاق متعمد ومعلن للولد بغير أبيه — فكيف يُقبل أن تُغيّر الحضانة العارضة نسب قبيلة بأكملها؟

ثانياً — مكوث قضاة في اليمن: المدة والطبيعة:

لم تذكر المصادر التاريخية مدة إقامة قضاة في اليمن بدقة، لكن السياق يُشير إلى أنها كانت فترة طفولة مبكرة انتهت بعودته إلى فضاء معد. والدليل على ذلك أن فروع قضاة الكبرى استقرت في تهامة والحجاز بجوار نزار، كما سيأتي تفصيله في المبحث الثالث. فإذا كانت الإقامة في اليمن مؤقتة ومحدودة بمرحلة الطفولة، فكيف تُبنى عليها دعوى نسببة تنقض انتماءً راسخاً استمر قروناً في الجاهلية وصدر الإسلام؟

ثالثاً — الفارق بين الحضانة والنسب:

إن الخلط بين الحضانة والنسب هو جوهر الغلط الذي وقعت فيه الرواية اليمنية؛ فالحضانة علاقة اجتماعية مؤقتة تنتهي بانتهاء مرحلة الطفولة، أما النسب فحقيقة بيولوجية ثابتة لا تتغير بتغير المكان أو الزمان أو المربي. ولو قبل هذا المنطق في قضاة لُقبل في كل من نشأ في غير بيئة أبيه، ولفسدت الأنساب كلها. والحق أن العرب أنفسهم لم يكونوا يخلطون بين الأمرين؛ فقد عاش كثير من أبناء القبائل في أحضان قبائل أخرى دون أن يُنسبوا إليها، كما عاش عبد المطلب جد النبي محمد ﷺ في المدينة ولم يُنسب إلى بني النجار أخواله وقوم أمه، بل بقي قرشياً هاشمياً.

المطلب الثاني: العُرف العربي في اتباع الأم وأثره في تزييف الذاكرة النسبية

إذا كان العرف العربي يُجيز للطفل اتباع أمه في الحضانة، فإن هذا الاتباع لم يكن يعني قط نقل النسب، بل كان يعني فقط الإقامة المؤقتة في كنف الأم وزوجها الجديد. غير أن هذا العرف — حين استُغل سياسياً — تحول إلى ذريعة لتزييف الذاكرة النسبية وإعادة صياغة الهوية القبلية.

أولاً — كيف تحولت الحضانة إلى دليل نسي:

لم تكن واقعة الحضانة في حد ذاتها مثار جدل في العصور الأولى؛ فقد كان معروفاً أن قضاة نشأ في كنف مالك الحميري، لكن هذه المعرفة لم تكن تعني أنه ابنه نسباً. وإنما بدأ التحول حين وجد بعض أعيان قضاة — في العصر الأموي — مصلحة سياسية في الانتساب لليمن، فاستحضروا واقعة الحضانة القديمة وأعادوا تأويلها لتصبح دليلاً على النسب لا على التربية. وهذا التأويل يعتمد على آلية نفسية معروفة في علم الاجتماع الحديث تُسمى "إعادة بناء الذاكرة الجماعية"؛ حيث تُعاد صياغة الوقائع التاريخية القديمة لتخدم الحاجات السياسية الراهنة. وهي الآلية التي أسس لها Maurice Halbwachs في *On Collective Memory* (1992) حين أثبت أن الذاكرة الجماعية ليست سجلاً محايداً للماضي بل إعادة بناء مستمرة تخضع لحاجات الحاضر وضغوطه، وأن الجماعات تحتفظ بحسب بما يخدم هويتها الراهنة وتُسقط ما يتعارض معها. (Halbwachs, 1992, p. 38)، فما كان مجرد ظرف اجتماعي عابر في الجاهلية تحول في العصر الأموي إلى دليل تاريخي على اليمنية، وهو تحول لا يعكس اكتشاف حقيقة جديدة، بل يعكس توظيف حقيقة قديمة توظيفاً جديداً.

ثانياً — دور العصبية السياسية في تضخيم أثر الحضانة:

إن الجدل القيسي اليمني الذي اشتعل في العصر الأموي كان له دور محوري في تضخيم واقعة الحضانة وتحولها من هامش اجتماعي إلى متن نسي، فحين احتدم الصراع بين الكتلتين القبليتين الكبيرتين، وجدت قضاة نفسها في موقع استراتيجي؛ فهي قبيلة ضخمة العدد واسعة الانتشار يمكن أن تُرجح كفة أي طرف تنضم إليه. ومن هنا جاء تحريض خالد بن يزيد — كما مرّ في المبحث الأول — لأخواله من كلب على الانتساب لليمن، مستغلاً واقعة الحضانة القديمة كمبرر تاريخي يُضفي على القرار السياسي شرعية نسبية.

ثالثاً — تزييف الذاكرة: من الحضانة إلى النسب:

حين تكررت الرواية اليمنية على ألسنة الأجيال المتعاقبة، بدأت التفاصيل الدقيقة تتلاشى، وبدأ الفرق بين الحضانة والنسب يتضاءل في الذاكرة الجماعية لبعض فروع القبيلة، وهذا نمط معروف في تشكّل الذاكرة الجماعية؛ إذ تميل الأجيال المتأخرة إلى تبسيط الروايات المعقدة وحذف التفاصيل المزعجة. فما بدأ كحالفاً اليمني — كما في رواية محمد بن حبيب — انتهى بنحن منهم، وما بدأ كاعتراف بالحضانة انتهى كادعاء بالنسب.

غير أن هذا التزييف لم يكن شاملاً؛ فقد بقيت فروع من قضاة متمسكة بالعدنانية رافضة للانزياح اليماني، كما بقيت الذاكرة التاريخية المدونة عند النسابين الأوائل شاهدة على الحقيقة الأصلية. وهذا الانقسام في الذاكرة — بين من قبل التزييف ومن رفضه — هو خير دليل على أن الانتساب لليمن لم يكن حقيقة راسخة، بل كان قراراً سياسياً اختيارياً.

خلاصة المبحث:

إن واقعة حضانة قضاة في كنف مالك الحميري حقيقة تاريخية لا جدال فيها، لكنها واقعة اجتماعية عارضة لا تمس جوهر النسب البيولوجي، والخلط بين الحضانة والنسب خلط منهجي فادح لا يقوم على أساس من العرف العربي ولا من المنطق السليم، وإنما استُغلت هذه الواقعة استغلالاً سياسياً في العصر الأموي، حين وجد بعض أعيان قضاة مصلحة في الانتساب لليمن فأعادوا تأويل الحضانة القديمة لتصبح دليلاً على النسب الجديد، وهذا التأويل — على رغم انتشاره في الروايات المتأخرة — لا يصمد أمام التحليل السوسيولوجي الدقيق الذي يفرق بين ما هو عارض وما هو ثابت، وبين ما هو مكتسب وما هو أصيل.

المبحث الثالث: القرينة الجغرافية والمكانية — الأرض لا تكذب

إن الجغرافيا في كثير من الأحيان أصدق شاهد من الرواية المكتوبة؛ إذ قد تُحرّف النصوص وتُطوَّع لخدمة الأغراض السياسية، أما الأرض فتظل شاهداً صامتاً لا يتأثر بالعصبية ولا بالأهواء، ومن هنا تكتسب القرينة الجغرافية أهمية استثنائية في البحث النسيبي؛ فاستقرار القبيلة في بقعة جغرافية بعينها، وتسمية المواضع بأسماء أفرادها، ومجاورتها لقبائل معينة دون أخرى، كلها دلائل مادية تُثبت الانتماء الحقيقي أو تدحضه. وفي حالة قضاة، تُقدم الجغرافيا برهاناً قاطعاً على أن الوجود القضاعي في فضاء معد كان وجوداً أصيلاً راسخاً، وأن الرحلة إلى اليمن — إن صحت — لم تكن إلا عارضاً مؤقتاً لم يُغيّر من حقيقة الانتماء الجغرافي الأصيل.

المطلب الأول: التمرکز القضاعي في تهامة وفناء مكة — الجوار الجغرافي دليل النسب

إن أول ما لفت النظر في الجغرافيا القضاعية هو تمركزها الكثيف في تهامة والحجاز، وهي المناطق التي تُشكل القلب الجغرافي لمعد ونزار، لا لليمن وحمير، وهذا التمرکز ليس عابراً ولا طارئاً، بل هو استقرار تاريخي موثق في أمهات المصادر الجغرافية والتاريخية.

أولاً — شهادة البكري الجغرافية:

يُعد أبو عبيد البكري في مقدمة كتابه "معجم ما استعجم" من أبرز من وظّف القرينة الجغرافية لإثبات عدنانية قضاة؛ إذ وثّق أن منازل قضاة الأولى ومراعي أغنامهم كانت في تهامة والحجاز، بدءاً من جُدة على شاطئ البحر وما دونها إلى منتهى ذات عرق، وصولاً إلى حيز الحرم من السهل والجبل (البكري، 1983، ج 1، ص 5). وهذا الجوار للصبيح لمكة وتهامة (موطن معد بن عدنان) ينسف فرضية المنشأ اليماني البعيد، ويؤكد أن وجودهم في فناء مكة بجوار نزار ومضر كان وجوداً أصيلاً لا عارضاً، وهو ما يفسر تسمية مدينة "جُدة" باسم "جُدة بن جرم بن ريان بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة".

ثانياً — الاستقرار في تهامة والحجاز:

تهامة هي السهل الساحلي الممتد على البحر الأحمر من شمال اليمن حتى شمال الحجاز، وهي تُعد — جغرافياً — امتداداً طبيعياً لمنطقة مكة والحجاز لا لليمن، وقد استقرت فروع قضاعية كبرى في هذا النطاق الجغرافي، ومنها بنو نهد وبنو جهينة وبنو بلي، وهذا الاستقرار يطرح سؤالاً منطقياً: لماذا تستقر قبيلة يمانية في تخوم الحجاز بدلاً من البقاء في موطنها اليماني المزعوم؟ الجواب الوحيد المنطقي هو أن هذا الموطن الحجازي هو الموطن الأصلي، وأن الانتساب لليمن لم يكن له أساس جغرافي حقيقي.

ثالثاً — المجاورة الجغرافية لنزار:

إن القاعدة الجغرافية المعروفة في التاريخ القبلي العربي هي أن القبائل ذات الأصل الواحد تتجاوز جغرافياً، بينما تتباعد القبائل المختلفة الأصول، وقد استقرت قضاة في جوار نزار — وهو ابن معد — في منطقة واحدة متصلة، مما يُشير إلى وحدة الأصل النسيبي، فلو كانت قضاة من حمير لكان من المنطقي أن تتباعد عن نزار جغرافياً كما تتباعد عنه نسبياً، لكن الواقع الجغرافي يُكذب هذا الافتراض.

رابعاً — غياب الوجود القضاعي الكثيف في عمق اليمن:

على العكس من الوجود الكثيف في تهامة والحجاز، لا نجد لقضاة وجوداً كثيفاً ومستقراً في عمق اليمن التاريخي صنعاء ومأرب وحضرموت، وهذا الغياب دليل إضافي على أن اليمن لم تكن الموطن الأصلي لقضاة، بل كانت — في أحسن الأحوال — محطة عبور مؤقتة في مرحلة الطفولة، لا موطن استقرار دائم.

المطلب الثاني: مدينة جُدة — دراسة في دلالة الاسم والموقع كإرث لأحفاد قضاعة

إن من أقوى القرائن الجغرافية على الأصل المعدي لقضاعة تسمية مدينة جُدة — الواقعة في فناء الحرم المكي — باسم أحد أحفاد قضاعة، وهذه التسمية ليست مجرد مصادفة تاريخية، بل هي شاهد جغرافي راسخ على أن الوجود القضاعي في قلب الحجاز كان وجوداً أصيلاً متجذراً، وأن قضاعة كانت من أوائل المستوطنين في هذه البقعة المقدسة.

أولاً — الروايات في تسمية جُدة:

يذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان جملة من الروايات في تسمية مدينة جُدة، ومنها ما يُشير إلى أن التسمية تعود إلى جُدة بن جرم بن ربان بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة، وهو من أوائل من استوطن تلك البقعة (الحموي، 1995، ج 2، ص 111). وهذه الرواية — وإن تعددت الأقوال في تسمية المدينة — تُثبت أن قضاعة كان لها وجود تاريخي موثق في هذا الموضع الاستراتيجي الملاصق لمكة.

ثانياً — الدلالة الجغرافية للموقع:

جُدة ليست مدينة عابرة في جغرافيا الجزيرة العربية، بل هي الميناء الرئيس لمكة والبوابة البحرية للحرم الشريف، واستقرار حفيد قضاعي في هذا الموضع بالذات — وتسمية المدينة باسمه — يعني أن قضاعة كانت من القبائل المرباطة على ثغور مكة، المدافعة عن مركزيتها الدينية والتجارية. وهذا الدور لا يُنأى إلا بقبيلة تنتمي نسبياً وجغرافياً إلى فضاء معد، لا بقبيلة يمانية غريبة عن هذا الفضاء.

ثالثاً — القرينة المكانية تنسف فرضية الاغتراب اليماني:

لو صحَّ أن قضاعة كانت يمانية الأصل وأن إقامتها في اليمن كانت دائمة، لما كان من المنطقي أن يستقر أحد أحفادها في جُدة — على مقربة من مكة موطن معد — ويُسمي المدينة باسمه، بل كان من الطبيعي أن يبقى في اليمن مع قومه، لكن الواقع الجغرافي يُثبت العكس؛ فقد استقر جُدة القضاعي في فناء الحرم، مما يعني أن العودة إلى فضاء معد كانت عودة إلى الموطن الأصلي لا هجرة إلى موطن جديد.

رابعاً — المقارنة بالقبائل اليمانية الأخرى:

حين ننظر إلى القبائل اليمانية الأصيلة كحمير وسبأ وكهلان، نجد أن أسماءها الجغرافية مركزة في عمق اليمن التاريخي، وأن وجودها في الحجاز — إن وُجد — كان وجوداً متأخراً ومحدوداً، أما قضاعة فعلى العكس؛ إذ نجد أسماءها الجغرافية منتشرة في الحجاز وتهامة انتشاراً كثيفاً، ووجودها في اليمن — إن صحَّ — محدود ومؤقت، وهذا الفارق الجغرافي الواضح دليل إضافي على أن قضاعة لم تكن يمانية الأصل.

خامساً — الجغرافيا شاهد لا يتأثر بالعصبيات:

إن أهم ما يُميز القرينة الجغرافية عن الرواية النصية هو أن الأرض لا تُحرف ولا تُطوَّع لخدمة الأهواء السياسية، فبينما يمكن للرواية أن يُغيروا في النصوص ويُعيدوا تأويلها، تبقى الأسماء الجغرافية شاهداً ثابتاً لا يتغير، ووجود اسم "جُدة" في قلب الحجاز منسوباً لحفيد قضاعي هو شاهد جغرافي لا يمكن تزويره ولا إنكاره، وهو وحده كافٍ لنسف فرية الأصل اليماني.

خلاصة المبحث:

إن الجغرافيا — بوصفها شاهداً مادياً لا يتأثر بالعصبيات — تُقدم أدلة قاطعة على أن قضاعة كانت قبيلة معدية الأصل حجازية الموطن، وأن استقرارها في تهامة والحجاز بجوار نزار ومضر لم يكن عابراً بل كان استقراراً تاريخياً أصيلاً، وتسمية مدينة جُدة — الميناء الرئيس لمكة — باسم أحد أحفاد قضاعة تُمثل قرينة جغرافية راسخة تنسف فرضية الاغتراب اليماني وتُثبت أن الوجود القضاعي في قلب الحجاز كان وجوداً أصيلاً متجذراً، لا طارئاً ولا دخيلاً، والخلاصة أن الأرض — حين تُستنطق بمنهجية علمية — لا تكذب؛ فهي تشهد لقضاعة بالانتماء المعدي العدناني، وتُكذِّب كل ادعاء بالأصل اليماني.

المبحث الرابع: التحولات السياسية ومنطق "الاستعلاء بالمنعة"

يُعدُّ هذا المبحث المحور التفسيري الأعمق في البحث؛ إذ لا يكتفي بإثبات العدنانية أو نقض اليمانية، بل يسعى إلى فهم الدوافع السيكولوجية والسياسية التي جعلت بعض أعيان قضاعة يُقدمون على التبرؤ من أصل ثابت والالتحاق بانتماء مكتسب. وقد أنبنى هذا المبحث على ثلاثة مطالب متصاعدة: يرصد الأول السياق الحضاري الذي ولَّد التناقض الهوياتي، ويُحلل الثاني نموذج زهير بن جناب بوصفه تجسيداً حياً لهذا التناقض، ويكشف الثالث السيكولوجية التي دفعت بعض الأعيان إلى الانزياح عن أصلهم.

المطلب الأول: واقع افتقار العدنانية إلى المركزية السياسية الجامعة قبل البعثة النبوية

لفهم سيكولوجية التحول الهوياتي لدى بعض أعيان قضاعة، لا بد من استيعاب الفارق الحضاري والسياسي الصارخ بين العدنانية واليمانية في المرحلة التي تشكَّلت فيها هذه الظاهرة.

أولاً — صورة اليمن في الوجدان العربي القديم:

كانت اليمن في الوجدان العربي قبل الإسلام صاحبة الحضارة الأعرق والملك الأقدم والثروة الأوفر؛ فهي أرض السدود والجنان والتجارة الدولية، وأرض التبابعة الذين خلد القرآن الكريم ذكرهم في قوله تعالى: {أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ بُنَيٍّ} وكانت ممالك اليمن — من معين وسبأ وحمر — تمثل في نظر عرب الجاهلية قمة التنظيم السياسي والعمراني الحضاري، في حين كانت قبائل معد وعدنان تعيش في فضاء قبلي متشتت يفتقر إلى المركزية السياسية الجامعة.

ثانياً — افتقار العدنانية إلى المركزية:

لم تكن العدنانية في مرحلة ما قبل البعثة النبوية تمتلك كتلة سياسية موحدة تُقارن بكتل اليمن المنظمة؛ فقبائل معد كانت متفرقة متنافسة، تجمعها رابطة النسب لكن لا يجمعها سلطان سياسي واحد. وهذا ما أشارت إليه الذاكرة العربية حين وصف زهير بن جناب نفسه بفرقة قبائل معد (البلاذري، 1996، ج 1، ص 14) بقوله:

وَلَمْ أَرَحَيَّا مِنْ مَعَدٍّ تَفَرَّقُوا تَفَرَّقَ مَعَزَى الْفَزْرَعِيَّيْنِ مَهْدٍ

فهو شاهد من داخل القبيلة على واقع التشتت المعدي الذي كان يُثقل على من يرى نفسه أقوى من أن ينتمي إلى كتلة متفرقة.

ثالثاً — البعثة النبوية نقطة التحول الكبرى:

الجدير بالملاحظة أن هذا الفارق الحضاري لم يكن قدراً ثابتاً، بل كانت له نهاية تاريخية حاسمة هي البعثة النبوية الشريفة؛ إذ جاء الإسلام ليُوحد العدنانية ويرفع شأن معد ويجعل من مكة — مركز العدنانية — قبلة العالم ومهد الرسالة الخاتمة. وهذا يعني أن التناقض الهوياتي الذي ولد ظاهرة الانزياح عن العدنانية كان ظرفاً مرحلياً لا حقيقة دائمة، وأن من تبرأ من أصله المعدي فعل ذلك في لحظة غياب سياسي مؤقت لا في مواجهة ضعف بنيوي ثابت. وقد أثبت التاريخ أن الصابرين على عدنانيتهم كانوا الأصوب رؤية والأبعد نظراً.

المطلب الثاني: طموح الأفراد والسيادة — زهير بن جناب بين المجد العدناني والإغراء اليماني

يُشكل زهير بن جناب الكلي نموذجاً فريداً في هذا البحث؛ فهو من جهة سيد قضاة وعقيدتها المقر بانتمائه لمعد في شعره، ومن جهة أخرى هو الرجل الذي بلغت علاقته بملوك اليمن وأبرهة الأشرم مبلغاً جعله يقف على الحد الفاصل بين الهويتين. ودراسة نموذجيه تكشف عن الديناميكية الداخلية التي أفرزت ظاهرة الانزياح الهوياتي.

أولاً — زهير بن جناب حامي المركزية المكية:

ذكر ابن الأثير أن بني بغيض بن ريث بن غطفان حين خرجوا من تهامة وظفروا بصداء وكثرت أموالهم قالوا: "والله لنتخذن حرماً مثل مكة لا يقتل صبيده ولا يهاج عائدته"، فبنوا حرماً ووليه بنو مرة بن عوف. فلما بلغ زهير بن جناب ذلك قال: "والله لا يكون ذلك أبداً وأنا حي، ولا أخلي غطفان تتخذ حرماً أبداً". فنادى في قومه من قضاة فاجتمعوا إليه، وقال لهم: "إن أعظم مأثرة يدخرها هو وقومه أن يمنعوهم من ذلك". فغزا بهم غطفان وقتلهم أشد القتال وظفر بهم وأخذ فارساً منهم في حرهم فقتله وعطل ذلك الحرم (ابن الأثير، 1965، ج 1، ص 455). وفي هذه الواقعة دلالتان عميقتان:

الدلالة الأولى: أن زهير بن جناب كان يرى في مكة — موطن معد ومركز العدنانية — قضية تستحق القتال دفاعاً عنها، وهذا وعي معدي أصيل لا يصدر إلا عن قبيلة ترى نفسها جزءاً من هذا الفضاء العدناني.

الدلالة الثانية: أن قضاة كانت تقوم بدور الحامي لمركزية البيت الحرام ضد القبائل العدنانية الأخرى، مما يعني أنها كانت تُحدد هويتها بالانتماء لهذا الفضاء المكي المعدي لا بالتبعية لليمن.

ثانياً — علاقة زهير بأبرهة ومحدوديتها الدلالية:

وذكر ابن الأثير في المصدر نفسه أن أبرهة الأشرم حين طلع إلى نجد أتاه زهير، فأكرمه وفضله على من أتاه من العرب، ثم أمره على بكر وتغلب ابني وائل لجمع خراجهم. ويؤكد ذلك الأصفهاني في كتابه الأغاني (الأصفهاني، 1994، ج 21، ص 96).

وهذا الدور يحتاج إلى قراءة دقيقة لا عجلة فيها؛ فأبرهة حين اختار زهيراً لضبط بكر وتغلب — وهما من أكبر بطون العدنانية — إنما اختار رجلاً من خارج هاتين القبيلتين لكنه ينتمي إلى فضائهما المعدي، مما يجعله مقبولاً لديهما دون أن يكون منهما. ولو كان زهير يمانياً في نظر أبرهة لما صح توليته على قبائل عدنانية في مناطق تُعد من صميم الفضاء المعدي. وهنا تبرز المفارقة الكبرى التي أشرنا إليها في مشكلة البحث: كيف لقبيلة تقود معد عسكرياً وتُخضع أكبر بطونها أن تتنكر لهذا المجد العدناني وتلتحق بتبعية يمانية؟

ثالثاً — زهير نموذج التناقض لا نموذج التبرؤ:

إن ما يجعل زهير بن جناب نموذجاً فريداً هو أنه لم يتبرأ من أصله المعدي رغم قوته الاستثنائية وعلاقاته اليمانية؛ فقد بقي في شعره معدي الانتماء، وفي أفعاله حامياً للمركزية المكية. وإنما استغل اسمه ومجده لاحقاً من قبل بعض الأعيان الذين أرادوا الانتساب لليمن،

مما يعني أن التحول الهوياتي لم يبدأ من القمة، بل جاء من بعض الأعيان الذين رأوا في مكانته الاستثنائية مسوغاً للتميز عن بقية معد دون أن يُثبت زهير نفسه هذا التوجه.

المطلب الثالث: سيكولوجية التبرؤ من الضعف — الالتحاق بالمرکز الحضارية نمط إنساني خالد

يتناول هذا المطلب الأعمق والأكثر أصالة في هذا البحث: إذ يسعى إلى فهم الآلية النفسية التي تدفع الجماعات القوية إلى التبرؤ من انتمائها الأصلي حين يرى أفرادها أن صورة هذا الانتماء لا تعكس مكانتهم الفعلية.

أولاً — التناقض الهوياتي الحاد:

وجد بعض أعيان قضاة أنفسهم أمام تناقض صارخ يمكن تصويره على النحو الآتي:
الواقع الفعلي: قبيلة قوية عسكرياً يصطفها ملوك اليمن ومهاجرو الجزيرة وتدافع عن مركزية البيت الحرام.
الصورة المنتسب إليها: العدنانية التي كانت تفتقر في تلك المرحلة إلى المركزية السياسية الجامعة والجاه الحضاري الذي يكافئ إمبراطوريات عصرها.

هذا التناقض بين القوة الفعلية والصورة المنتسب إليها هو جوهر الأزمة الهوياتية؛ فالإنسان بطبعه يسعى إلى الاتساق بين ما هو عليه وما ينتسب إليه، فإذا اتسعت الهوة بين الأمرين وجد نفسه أمام خيارين لا ثالث لهما.

ثانياً — الخياران وما اختاره بعض الأعيان:

الخيار الأول — إصلاح الأصل: وهو الطريق الذي يستلزم صبراً طويلاً ومواجهة الواقع بالعمل على تغييره من الداخل. وقد أثبت التاريخ أن هذا الطريق كان الصحيح؛ فما هي إلا قرون حتى جاءت البعثة النبوية من صميم العدنانية لترفع شأن معد إلى ما لم يبلغه أي ملك يمني.

الخيار الثاني — التبرؤ والالتحاق: وهو الطريق الأسرع وأسهل لكنه الأكثر كلفة تاريخياً؛ إذ يعني التخلي عن حقيقة ثابتة مقابل صورة مؤقتة. وقد اختار هذا الطريق بعض أعيان قضاة حين وجدوا في الانتساب لليمن حلاً سريعاً لأزمته الهوياتية، متخذين من المحضن اليمني ذريعة تاريخية تُسوِّغ هذا التحول، ومن تحريض خالد بن يزيد سنداً سياسياً يُضفي عليه شرعية آنية.

ثالثاً — النمط الإنساني المتكرر:

إن ما جرى لقضاة ليس استثناءً تاريخياً، بل هو نمط إنساني متكرر عبر العصور والحضارات؛ وهو النمط الذي وثّقه Hobsbawm وRanger في (1983) *The Invention of Tradition* حين أثبتا أن الجماعات البشرية تلجأ عبر التاريخ إلى اختراع التقاليد وإسباغ طابع الأصالة على انتماءات حديثة النشأة، وأن هذا الاختراع يكون في أغلب الأحيان استجابةً لتحولات سياسية حادة لا تعبيراً عن حقيقة تاريخية موروثية. (Hobsbawm & Ranger, 1983, p. 1)، فكلماً وجدت جماعة قوية نفسها منتسبة إلى كتلة يرى المحيطون أنها أدنى مكانة من قوتها الفعلية، مالت إلى الالتحاق بكتلة أخرى تعكس هذه القوة بدلاً من العمل على رفع شأن أصلها. ولعل أبلغ الحالات المقارنة في التاريخ الإسلامي حالة قبيلة تنوخ؛ إذ كانت تنوخ في الأصل تكتلًا من قبائل عربية متعددة الأصول استقرت في بلاد الشام، فلما اكتسبت نفوذاً سياسياً في ظل الدولة الرومانية البيزنطية تسارع أعيانها إلى ادعاء أنسابٍ عريقة تُضفي على سيادتهم شرعية تاريخية، وهو النمط ذاته الذي وثّقه Hoyland في (2001) *Arabia and the Arabs* مُسمّياً إياه "genealogical entrepreneurship" أي زيادة النسب، بمعنى توظيف الانتماء النسبي توظيفاً استراتيجياً لخدمة الطموح السياسي (Hoyland, 2001, p. 237). والحالة القضائية تُقدّم نموذجاً عربياً داخلياً لهذه الظاهرة ذاتها، مما يجعلها حالة قابلة للتعميم ضمن الأنثروبولوجيا المقارنة للهوية القبلية. وهذا النمط لا يزال حاضراً حتى اليوم في صور شتى؛ فكثير من الأفراد والجماعات يتبرؤون من انتماءاتهم الأصلية حين يرون أنها لا تعكس مكانتهم، غير مُدركين أن العزة الحقيقية في الأصل الثابت لا في الانتماء المكتسب.

رابعاً — لماذا كان الانزياح جزئياً لا كاملاً:

الجدير بالملاحظة أن الانزياح الهوياتي في حالة قضاة لم يكن كاملاً ولا إجماعياً؛ فقد بقيت فروع كثيرة من قضاة متمسكة بعدنانيته رافضةً للانتساب لليمن، كما أثبت ابن عبد البر في الإنباه حين نقل عن محمد بن حبيب أن بعضهم أطلع خالد بن يزيد وبعضهم عصاه. وهذا الانقسام يُثبت أن التبرؤ لم يكن استجابةً لحقيقة نسبية مكتشفة، بل كان خياراً سياسياً انتهجه من رأى فيه مصلحة، ورفضه من أثر التمسك بالحقيقة على التملق للقوة الحضارية.

خلاصة المبحث:

يكشف هذا المبحث أن الانزياح الهوياتي لبعض أعيان قضاة نحو اليمانية لم يكن وليد اكتشاف حقيقة نسبية جديدة، بل كان محصلة تفاعل ثلاثة عوامل متشابكة: الفارق الحضاري بين العدنانية المفتقرة للمركزية واليمانية الجامعة للجاه، والتناقض الهوياتي الذي

عاشه أعيان قضاة حين وجدوا قوتهم الفعلية أكبر من صورة انتمائهم، والتحريض السياسي الأموي الذي وجد في هذا التناقض فرصة لتوظيف قضاة في صراعه الداخلي. وقد أثبت التاريخ في نهاية المطاف أن من بقي متمسكاً بالعدنانية كان الأصوب رؤية والأبعد نظراً؛ إذ جاءت البعثة النبوية من صميم العدنانية لتثبت أن الضعف المؤقت لا يُغيّر الأصل الثابت، وأن شرف قضاة الحقيقي كان دائماً في كونها بكر ولد معد لا في ادعاء لم تُقره المصادر الأولى ولم يُثبت المنطق التاريخي.

النتائج

توصّل هذا البحث إلى أربع نتائج كبرى متكاملة يمكن إيجازها على النحو الآتي:

النتيجة الأولى — ثبوت العدنانية بالدليل النصي القاطع:

تُثبت الشهادة النبوية المحفوظة عند ابن عبد البر في "الإنباه على قبائل الرواة" (ص 41) من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن قضاة بن معد كان بكر ولد معد وأكبره وبه كان يُكنى، وهو إسناد حسن يُعصّده شاهد البلاذري في "أنساب الأشراف" (12/1). ويؤكد هذا الإجماع شاهداً داخلياً من صميم القبيلة؛ إذ أقرّ سيدها زهير بن جناب بانتمائهم المعدي في قوله: "ولم أرَ حياً من معدٍ تفرقوا ... تفرق معزى الفرز غير بني نهد" (البلاذري، 1996، ج 1، ص 14).

النتيجة الثانية — توثيق الانتساب اليماني بوصفه قراراً سياسياً لا حقيقة نسبية:

كشف البحث أن الانتساب لليمن لم يكن حقيقة قديمة راسخة بل حدثٌ مؤقّت الزمان والدافع، يشهد عليه نص ابن عبد البر عن محمد بن حبيب: "أنما فسد نسب قضاة ... وذلك أن خالد بن يزيد قال لأخواله من كلب: أطيعوني وحالفوا اليمن، فإنكم تُدالون بذلك بني مروان" (ابن عبد البر، 1985، ص 41). وانقسام القبيلة بين مُطيع وعاصي يُثبت أن اليمانية لم تكن حقيقة نسبية مسلماً بها بل خياراً سياسياً اختيارياً.

النتيجة الثالثة — دحض دعوى الحضانة منهجياً:

أثبت البحث أن الخلط بين الحضانة والنسب هو جوهر الغلط الذي وقعت فيه الرواية اليمانية؛ فانتقال أم قضاة بابنها إلى كنف زوجها الحميري (البلاذري، 1996، ج 1، ص 12) واقعة اجتماعية عارضة لا تمس جوهر النسب البيولوجي، وقد أقرّ الإسلام هذا التمييز في قوله تعالى: {ادْعُهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ} (الأحزاب: 5). فضلاً عن ذلك فإن آلية "إعادة بناء الذاكرة الجماعية" التي وثّقها Halbwachs (1992, p. 38) تُفسّر كيف تحوّلت واقعة الحضانة العارضة إلى دليل نسبي في الذاكرة الجماعية المتأخرة.

النتيجة الرابعة — القرينة الجغرافية تُثبت المحتد المعدي:

أثبتت الشواهد الجغرافية أن الوجود القضاعي الكثيف في تهامة والحجاز بجوار نزار كان استقراراً تاريخياً أصيلاً لا طارئاً، وأن تسمية مدينة جدة — الميناء الرئيس لمكة — باسم أحد أحفاد قضاة (الحموي، 1995، ج 2، ص 111) قرينة جغرافية راسخة تنسف فرية الأصل اليماني؛ إذ لا يستوطن حفيدٌ يمني فناء الحرم المكي موطن معد إلا إذا كان هذا الفضاء موطنه الأصلي.

المناقشة

تكشف هذه النتائج مجتمعةً أن إشكالية نسب قضاة ليست خلافاً نسبياً حقيقياً بل ظاهرة توظيف سياسي للهوية وثّقها التاريخ بدقة متناهية. وهذا ما يُحاوّر به البحث ما خلص إليه (Hoyland 2001, p. 223) من أن المسألة "تعدّر فيها البتة"؛ فالأدلة التراكمية المتعددة المستويات — من الإسناد الحديثي إلى الشاهد الشعري إلى القرينة الجغرافية إلى الوثيقة السياسية — تُرجّح العدنانية ترجيحاً يرقى إلى مستوى الاطمئنان الأكاديمي.

وتندرج هذه الحالة ضمن النمط الذي وثّقه Hobsbawm و (Ranger 1983, p. 1) في "اختراع التقاليد"؛ إذ وجد بعض أعيان قضاة في الانتساب لليمن حلاً سريعاً لتناقض هوياتي حاد بين قوتهم الفعلية وصورة انتمائهم، وهو ما يجعل الحالة القضائية نموذجاً تفسيريّاً قابلاً للتطبيق على حالات مشابهة في الأنثروبولوجيا المقارنة للهوية القبلية، كما يُشير إليه Khoury و (Kostiner 1990, p. 5) في دراستهما للعلاقة التبادلية بين القبيلة والسلطة السياسية، غير أنه لا يُغفل في هذا السياق احتمالٌ بديل قد يُثيره القارئ الناقد، وهو أن يكون التعارض الروائي انعكاساً لظاهرة "ازدواجية الأصل القبلي" (dual tribal origin) التي يوثّقها الأنثروبولوجيون في قبائل ذات روابط بيولوجية متعددة نتيجة الاندماج القبلي الطويل، لا في قبائل تُزوّر تاريخها. وهذا الاحتمال جدير بالمناقشة لأن إغفاله يُضعف الموقف الحجائي للبحث أمام القارئ المتخصص.

بيد أن ثمة أدلة ثلاثة تُبطل هذا التفسير وتُرجّح التفسير السياسي: أولها أن الرواية اليمانية لا تدّعي نسباً موازياً يعكس اندماجاً قبلياً حقيقياً، بل تدّعي الإحلال الكلي للأصل المعدي باليماني، وهو ما يتعارض مع منطق ازدواجية البيولوجية التي تُبقي الأصلين معاً لا تُلغي أحدهما. وثانيها أن نص ابن عبد البر عن محمد بن حبيب يوثّق لحظة التحول بدقة تاريخية حادة — زماناً ومكاناً ودافعاً وفاعلاً — وهو

توثيق لا يتسق مع فرضية ازدواجية البيولوجية التلقائية التي تنشأ تدريجياً عبر أجيال لا في لحظة سياسية محددة. وثالثاً أن انقسام القبيلة ذاتها بين مُطيع لخالد بن يزيد وعاصي له يكشف أن الانتساب لليمن كان قراراً إرادياً اتخذته بعض الأفراد لا واقعاً بيولوجياً أدركه الجميع. وهذه الأدلة الثلاثة مجتمعة تُرجّح التفسير السياسي وتُبعد احتمال ازدواجية البيولوجية، مما يُعزز الحجة الرئيسة للبحث لا يُضعفها.

ثانياً: الاستنتاجات المنهجية.

الاستنتاج الأول — خطورة الروايات المتأخرة:

كشف البحث أن الروايات التي تُرجّح اليمانية نشأت في بيئة سياسية ملوثة بالعصبية الأموية والصراع القيسي اليماني، وأنها تفتقر إلى الحجة النسبية الموثوقة مقارنةً بالروايات الأقدم. ومن ثم فإن كثرة الرواة لا تعني صحة الرواية، وإنما تعني في أحيان كثيرة كثرة من وظّفوا الرواية لأغراضهم.

الاستنتاج الثاني — المنطق التاريخي أداة حسم لا تحكيم:

أثبت البحث أن الاحتكام إلى المنطق التاريخي — وليس إلى الكثرة الروائية — هو السبيل الأجدي في الترجيح بين الروايات المتعارضة، وأن الرواية التي تتوافق مع مجموع القرائن المتاحة هي الأجدر بالقبول وإن قلّ ناقلوها.

الاستنتاج الثالث — سوسيولوجيا الحضارة ظاهرة قابلة للاستغلال:

كشف البحث أن الوقائع الاجتماعية العارضة كالحضارة والمصاهرة قابلة للاستغلال سياسياً لإعادة صياغة الهويات الجماعية، وأن التمييز بين ما هو أصيل وما هو طارئ يستلزم أدوات نقدية منهجية لا مجرد القبول بالرواية المتوارثة.

ثالثاً: الدلالة العامة للبحث

تتجاوز دلالة هذا البحث حدود الأنساب العربية لتُقدم نموذجاً تاريخياً لظاهرة إنسانية خالدة؛ إذ تكشف الحالة القضائية أن الجماعات القوية حين ترى هويةً بين قوتها الفعلية وصورة انتمائها الأصلي تقف أمام خيارين: إما العمل الصبور على رفع شأن أصلها، وإما التبرؤ منه والالتحاق بما يبدو أكثر بريقاً في اللحظة الراهنة. وقد أثبت التاريخ في حالة قضاعة — كما يُثبت في كثير من الحالات المشابهة — أن الخيار الثاني لا يُورث إلا الاضطراب الهوياتي والجدل التاريخي، في حين أن الخيار الأول — رغم صعوبته — يُفضي إلى العزة الحقيقية الدائمة. وقد كان شرف قضاعة دائماً في كونها بكر ولد معد، سيد بني عدنان الذي كان يُكنى به أبوه. ومن أدرك هذا الشرف ثبت عليه، ومن أعرض عنه لم يجد في اليمن ما يُعوّضه؛ فالأصل الثابت خير من الانتماء المكتسب، والحقيقة النسبية أرسخ من الادعاء السياسي وإن طال زمنه وكثر ناقلوها.

رابعاً: التوصيات البحثية

يُوصي هذا البحث بجملة من المقترحات للدراسات المستقبلية:

- دراسة الفروع القضائية التي تمسكت بالعدنانية وتتبع مساراتها التاريخية مقارنةً بتلك التي انزاحت نحو اليمانية.
- تطبيق المنهج ذاته على حالات مشابهة في التاريخ العربي حيث وُظفت الأنساب سياسياً لإعادة صياغة الهويات القبلية.
- دراسة أثر الصراع القيسي اليماني في الأدب والشعر الأموي وكيف أسهم في تشكيل الذاكرة النسبية لقبائل الشام.
- توظيف مناهج علم الاجتماع التاريخي الحديث في دراسة ظاهرة إعادة بناء الهوية القبلية في التراث العربي.

إفصاحات البحث:

- تعارض المصالح: يُفيد الباحث بعدم وجود أي تعارض في المصالح المتعلقة بهذا البحث.
- تمويل البحث: أُنجزت هذه الدراسة دون تمويل خارجي من أي جهة حكومية أو خاصة أو غير ربحية.
- إسهام المؤلف: أجرى الباحث منفرداً جميع مراحل البحث من تصميم وجمع مصادر وتحليل وكتابة.
- إتاحة البيانات: تستند الدراسة إلى مصادر تاريخية منشورة متاحة للعموم ولا تتضمن بيانات أولية غير منشورة.

المراجع

أولاً: المصادر العربية

- الأصفهاني، أ. ف. (1994). الأغاني. دار إحياء التراث العربي.

- ابن الأثير، ع. (1965). الكامل في التاريخ. دار صادر.
- البكري، ع. (1983). معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع (م. السقا، محقق، ط3). عالم الكتب.
- البلاذري، أ. ب. (1996). أنساب الأشراف (م. الفردوس، محقق، المجلد الأول). دار الیقظة العربية.
- الحموي، ي. (1995). معجم البلدان. دار صادر.
- ابن حبيب، م. (1942). المحبّر (إ. ليختنشتيتر، محققة). دار الأفاق الجديدة.
- ابن حزم، ع. (1982). جمهرة أنساب العرب (ع. هارون، محقق). دار المعارف.
- ابن عبد البر، ي. (1985). الإنباه على قبائل الرواة (إ. الإبياري، محقق). دار الكتاب العربي.
- ابن كثير، إ. (1997). البداية والنهاية (ع. التركي، محقق). دار هجر.
- المزني، ز. (1988). الديوان (ع. فاعور، محقق). دار الكتب العلمية.
- الطبري، م. (1967). تاريخ الرسل والملوك (م. إبراهيم، محقق، ط2). دار المعارف.

ثانياً: المراجع الإنجليزية

- Bourdieu, P. (1986). The forms of capital. In J. Richardson (Ed.), Handbook of theory and research for the sociology of education (pp. 241-258). Greenwood Press.
- Halbwachs, M. (1992). On collective memory (L. Coser, Ed. & Trans.). University of Chicago Press.
- Hobsbawm, E., & Ranger, T. (Eds.). (1983). The invention of tradition. Cambridge University Press.
- Hoyland, R. G. (2001). Arabia and the Arabs: From the Bronze Age to the coming of Islam. Routledge.
- Kennedy, H. (1997). From oral tradition to written record in Arabic genealogy. Arabica, 44(4), 531-544.
- Khoury, P. S., & Kostiner, J. (Eds.). (1990). Tribes and state formation in the Middle East. University of California Press.
- Landau-Tasseron, E. (2003). Alliances in Islam. Jerusalem Studies in Arabic and Islam, 26, 1-64.
- Robinson, C. F. (2003). Islamic historiography. Cambridge University Press.
- Szombathy, Z. (2003). Motives and techniques of genealogical forgery in pre-modern Muslim societies. In S. Leder (Ed.), Genealogy and knowledge in Muslim society (pp. 67-90). Edinburgh University Press.